

Distr.: Limited
17 May 2018
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية
الدورة السابعة والعشرون
فيينا، ١٤-١٨ أيار/مايو ٢٠١٨

مشروع التقرير

المقرر: جواد علي (باكستان)

إضافة

اتجاهات الجريمة على الصعيد العالمي والمسائل وتدابير التصديّ المستجدة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية

- ١- نظرت اللجنة، أثناء جلساتها الثامنة، المعقودة في ١٧ أيار/مايو ٢٠١٨، في البند ٨ من جدول الأعمال المعنون "اتجاهات الجريمة على الصعيد العالمي والمسائل وتدابير التصديّ المستجدة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية". وكان معروضاً على اللجنة للنظر في هذا البند ما يلي:
 - (أ) تقرير المدير التنفيذي عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (E/CN.7/2018/2-E/CN.15/2018/2)؛
 - (ب) مذكرة من الأمانة بشأن اتجاهات الجريمة على الصعيد العالمي والمسائل وتدابير التصديّ المستجدة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية (E/CN.15/2018/10)؛
 - (ج) تقرير عن اجتماع فريق الخبراء المعني بإجراء دراسة شاملة عن الجريمة السيبرانية، المعقود في فيينا في الفترة من ٣ إلى ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٨ (E/CN.15/2018/12).
- ٢- وألقت رئيسة قسم أبحاث الجريمة التابع لشعبة تحليل السياسات والشؤون العامة بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة كلمة استهلاكية.
- ٣- وتكلم ممثلو جنوب أفريقيا والصين واندونيسيا والاتحاد الروسي والولايات المتحدة والمكسيك وكولومبيا.



- ٤- كما تكلم المراقبون عن العراق والجزائر والنرويج وتايلند وكندا.
- ٥- وتكلمت أيضا المراقبتان عن لجنة الأصدقاء العالمية للتشاور والمنظمة الدولية لإصلاح القانون الجنائي.

المداولات

٦- أبرز عدد من المتكلمين أهمية جمع البيانات المتسقة والقابلة للمقارنة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي؛ ورأوا أن جمع البيانات أمر أساسي للاسترشاد بها في وضع السياسات القائمة على الأدلة بغية تحقيق التنمية المستدامة وبناء مجتمعات يسودها السلم والعدل. وأشار كذلك إلى أهمية البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والعمر. ولاحظ المتكلمون مع التقدير الأعمال الأولية للفريق الاستشاري التقني المعني بتصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية. وأشار أيضاً إلى عمل مركز التميز للمعلومات الإحصائية المتعلقة بمسائل الحوكمة وضحايا الجريمة والأمن العام والعدالة.

٧- وأعرب عدد من المتكلمين عن قلقهم إزاء تزايد الجرائم ضد الأحياء البرية على الصعيد العالمي وما لها من صلات بالجريمة المنظمة وغسل الأموال. وقدم بعض المتكلمين معلومات عن تدابير تنظيمية وتدابير إنفاذ ناجحة في هذا الصدد، وشددوا على أهمية التعاون الدولي في مجال إنفاذ القانون.

٨- ودعا بعض المتكلمين المجتمع الدولي إلى التعجيل بتكثيف الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار غير المشروع بالمتلكات الثقافية، في إطار استراتيجية شاملة تهدف إلى التصدي لأشكال الجريمة التقليدية والناشئة وتتماشى مع قرارات مجلس الأمن المتخذة في هذا الصدد.

٩- وأشار أحد المتكلمين إلى عدم كفاءة الإطار التنظيمي الدولي الحالي لمكافحة الجريمة عبر الوطنية المتصلة بصناعتي الأخشاب وصيد الأسماك. وأشار أيضاً إلى الجريمة البيئية التي رأى أحد المتكلمين أنها تمثل رابع أكبر الاقتصادات غير المشروعة على الصعيد العالمي، وكذلك إلى صلاتها بالأمن والتنمية البشرية والاجتماعية.

١٠- وأبرز عدد من المتكلمين أهمية جمع البيانات من أجل تدابير السياسة العامة القائمة على الأدلة فيما يتعلق بالجريمة السيبرانية. وأعرب عن القلق من أن الأرقام العالمية تشير عموماً إلى انخفاض معدلات الجريمة، بينما تبقى الأرقام الخاصة بالجرائم غير المبلغ عنها، لا سيما المتعلقة منها بالجريمة السيبرانية، مرتفعة. وذكر أحد المتكلمين أن الجريمة السيبرانية تمثل حالياً ما يقارب ثلث مجموع الجرائم في بلده، وأبلغ عن الجهود الوطنية التي اتخذتها حكومة بلده من أجل منع ومكافحة هذا النوع من الجرائم.

١١- وتشمل الجرائم الناشئة الأخرى المشار إليها تهريب المهاجرين والجرائم المتصلة بالعمالة والاتجار بالأسلحة النارية والتعدين غير المشروع والاتجار بالمعادن الثمينة. وفي حين دعا عدد من المتكلمين إلى وضع صكوك قانونية دولية جديدة، دعا عدد آخر منهم إلى تعزيز تنفيذ الصكوك القائمة.